قوات الحلف السوري الروسي تستهدف 24 منشأة طبية في منطقة خفض التصعيد الرابعة في غضون أربعة أسابيع

بعد فشل مجلس الأمن في حماية المدنيين لا بد من تحالف دولي خارج مجلس الأمن لحماية المشافي

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الأربعاء 29 أيار 2019

R190515

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

المحتوى:

أولاً: مقدمة ومنهجية

ثانياً: مسؤولية حماية المدنيين في سوريا

ثالثاً: تحليل البيانات يُظهر نمطاً متعمداً في استهداف المنشآت الطبية في منطقة خفض التصعيد الرابعة من قبل قوات الحلف السوري الروسي

رابعاً: ستة مراكز طبية قصفتها قوات الحلف السوري الروسي كانت ضمن آلية التحييد المعتمدة من قبل الأمم المتحدة

خامساً: حصيلة استهداف المنشآت الطبية في منطقة خفض التَّصعيد الرابعة من قبل قوات الحلف السوري الروسي في حملتها العسكرية الأخيرة

سادساً: أبرز الهجمات على المنشآت الطبية في منطقة خفض التصعيد الرابعة من قبل قوات الحلف السوري الروسي في حملتها العسكرية الأخيرة

سابعاً: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: مقدمة ومنهجية:

لم يعرف تاريخ النزاعات الحديث من بعد الحرب العالمية الثانية استهدافاً للمرافق والوحدات الطبية كما فعل النظام السوري وحلفاؤه على نحو متكرر ومتعمَّد وضمن خطة مركزية شاملة، تهدف إلى إرهاب الأهالي وبثِّ الذعر والهلع لديهم؛ ما يدفعهم إلى التَّشرد والفرار، وحتى في حال لم يتمكن النظام السوري من السيطرة على المناطق التي قصف مراكزها ووحداتها الطبية فإنه يهدف إلى جعل الحياة شاقة جداً أو معدومة في المناطق الخارجة عن سيطرته، كي يرسل رسالة إلى المجتمع السوري بأن الخيار الوحيد والبديل عنه هو الهلاك الحتمي.

لقد ساهم ضعف آليات الأمم المتحدة عن إلزام النظام السوري بوقف قصف المشافي والمنشآت المشمولة بالرعاية من جهة، وعجز مجلس الأمن عن التَّحرك بسبب الفيتو الروسي من جهة ثانية، وأخيراً عدم تشكل تحالف دولي مسؤول عن حماية المدنيين والمراكز الطبية والمدنية، ساهم كل ذلك في استمرار النظام السوري وحلفائه في خطته البربرية في البدء بقصف المراكز الطبية، وقد لاحظ فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان عبر ثماني سنوات أنَّ استهداف المراكز الطبية يتم بشكل مدروس

عبر عمليات استخباراتية لتحديد مواقع المشافي الميدانية أو الخاصة أو حتى الوحدات الطبية المتحركة بهدف قصفها، وقد لاحظنا في كثير من المرات قصف مباني أو طرقات محيطة بالمشافي في محاولات لإصابة المشفى تحديداً، كما سجَّلنا استهدافاً لمركز طبي معين غيرَ مرة، وهذا دليل على الرغبة المتوحشة في تكرار قصف المراكز الطبية.

وقد اهتمَّت الشبكة السورية لحقوق الإنسان على نحو خاص عبر السنوات الثمانية الماضية بتوثيق الانتهاكات المتعلقة بالكوادر الطبية واستهداف المنشآت الطبية عبر تقارير شهرية دورية وتقارير وأبحاث موسَّعة، وقد تبين لنا من خلال توثيق وأرشفة حوادث الاعتداءات أن قوات الحلف السوري الروسي الإيراني هي المرتكب الأبرز لهذه الانتهاكات، وبشكل رئيس بسبب استخدام سلاح الطيران؛ الأمر الذي تسبَّب في تدمير جزئي أو كلي للمراكز الطبية والمستشفيات الميدانية، والمعدات الطبية ومخازن الأدوية والمولدات الكهربائية، التي تعمل على تغذية هذه المرافق، وبالتالي في إغلاق مرافق الرعاية الصحية بشكل مؤقت أو دائم، وتضرُّر مئات الجرحى أو المصابين.

منذ دخول اتفاق سوتشي حيِّز التنفيذ في 17/ أيلول/ 2018، الذي شمل منطقة إدلب لخفض التصعيد (المؤلفة من محافظة إدلب وأجزاء من محافظات حماة وحلب واللاذقية) شهدت منطقة إدلب تصعيداً عسكرياً متكرراً تناولته الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تقارير عدة، وتسبَّبت هذه الحملات العسكرية في مقتل ما لا يقل عن 701 مدنياً، بينهم 201 طفلاً و131 سيدة (أنثى بالغة) على يد قوات الحلف السوري الروسي، وتشريد قرابة مليون مدني، نزح مئات الآلاف منهم غيرَ مرة.

في 26/ نيسان/ 2019 شهدت المنطقة حملة عسكرية هي الأعنف منذ اتفاق سوتشي، وكنا قد أصدرنا تقريراً عن تفاصيلها وتداعياتها، وقد تسبَّبت هذه الحملة حتى 24/ أيار في مقتل ما لا يقل عن 265 مدنياً، بينهم 64 طفلاً، و50 سيدة (أنثى بالغة)، وتشريد ما لا يقل عن 195 ألف نسمة، وشمل هذا التصعيد ارتفاعاً في وتيرة عمليات الاعتداء على المراكز الحيوية المدنية وبشكل خاص المراكز الطبية؛ ما اضطرَّ إدارة معظم المراكز في ريف إدلب الجنوبي وريف حماة الشمالي إلى تعليق عملها، وهذا أدى بالتالي إلى عجز متزايد في تلبية متطلبات الأهالي الأساسية في تلك المناطق؛ ما أجبرهم على النزوح إلى أقصى الشمال السوري وبقاء معظمهم في العراء وفي البساتين أو خيام أولية، ولم تتمكن المنظمات الطبية العاملة من تغطية كل هذا الكم الهائل من الاحتياجات، وبشكل خاص بعد أن أوقف عدد كبير من الدول والمانحين تمويل المنظمات في الجزء الخاضع لسيطرة هيئة تحرير الشام المصنفة كجهة إرهابية.

شهدَ مجلس الأمن في 10/ أيار الجاري اجتماعاً طارئاً مغلقاً بدعوة من ألمانيا والكويت وبلجيكا وأعلنَ عقبه نائب مندوب روسيا لدى الأمم المتحدة "فلاديمير سافرونكوف" أنَّ روسيا قد عرقلت صدور بيان في نهاية الاجتماع، ولم يصدر عن الاجتماع أي إجراء أو مجرد إدانة بحق عمليات القتل والقصف والتَّشريد واستهداف المراكز الطبية.

في 13/ أيار عبَّرت حكومات كل من المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا في بيان لها عن قلقهم إزاء التصعيد العسكري الذي يشهده شمال غرب سوريا، وحثَّت جميع الأطراف لتجنب أية عمليات عسكرية في المنطقة، والامتثال لالتزاماتهم بخفض العنف في إدلب.

في 13/ أيار تحدَّث فرحان حق، نائب متحدث رسمي باسم الأمين العام للأمم المتحدة، إلى الصحفيين معبراً عن قلق الأمم المتحدة إزاء التقارير المستمرة حول العنف والأعمال العدائية في شمال غرب سوريا، وأفاد بأن 18 منشأة صحية، 11 منها في محافظة حماة وست في محافظة إدلب، وواحدة في محافظة حلب، قد تعرَّضت للقصف منذ 28/ نيسان، لكنَّه لم يذكر من هي الجهة التي قصفت المنشآت الصحية.

في 17/ أيار عقد مجلس الأمن اجتماعاً طارئاً لبحث الأوضاع الإنسانية في الشمال السوري بدعوة كل من الكويت وألمانيا وبلجيكا، وحذرت فيه وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام "روزماري ديكارلو"، في إحاطتها أمام المجلس من عواقب استمرار تزايد الأعمال القتالية في شمال سوريا، كما ألقى فيها "مارك لوكوك"، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إحاطة لمجلس الأمن عن الحالة الإنسانية في شمال غرب سوريا اختتمها باستفسار: ما الهدف من إصدار مجلس الأمن قرارات كهذه إذا كانت الدول لن تمتثل لها؟

في 17/ أيار استنكرت منظمة العفو الدولية "أمنستي" الهجمات على المنشآت الطبية واعتبرتها جرائم حرب.

في 24/ أيار أصدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية تقريره الثالث حول الوضع في شمال غرب سوريا منذ 28/ نيسان حتى 24/ أيار، جاءَ فيه أنَّ 20 منشأة طبية قد تأثرت بالصراع، اثنتان منها غيرَ مرة، وأوضحَ التقرير الحاجة إلى ضرورة زيادة عدد العيادات المتنقلة لخدمة النازحين.

يقول فضل عبد الغني مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

"لا يمكن للإنسانية أن تقبل كل هذا الكم من الحقد والاعتداء على مراكز تُقدِّم خدمات طبية لجرحى أو مصابين، إن هذا الاستهداف المتواصل لم يعد يُشكِّل اعتداء على الشعب والمجتمع السوري وحده، إنه جرائم ضدَّ الإنسانية جمعاء، وسوف يُشجع مجرمين ودكتاتوريات على استنساخ تجربة النظام السوري في الاعتداء على الإنسانية على هذا النَّحو البشع، يجب التَّحرك العاجل من قبل تحالف دولي حضاري خارج مجلس الأمن لوقف الانتهاكات الصارخة والمتكررة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان".

المنهجية:

يُسلِّط هذا التقرير الضوء على اعتداءات قوات الحلف السوري الروسي على المنشآت الطبية في منطقة خفض التصعيد الرابعة والأخيرة (المؤلفة من محافظة إدلب وأجزاء من محافظات حماة وحلب واللاذقية)، التي وقعت في ظلِّ الحملة العسكرية الأخيرة على المنطقة منذ 26/ نيسان حتى 24/ أيار/ 2019.

وتشمل حصيلة حوادث الاعتداء التي أوردناها في هذا التقرير:

أولاً: عمليات القصف التي استهدفت منشآت طبية ولم يكن بالقرب منها مقرات أو معدات عسكرية.

ثانياً: عمليات قصف المنشآت الطبية التي تم تعليق عملها خشية تعرضها للقصف، ونظراً لنزوح أهالي المنطقة.

ثالثاً: قد تتعرض المنشأة الطبية الواحدة لأزيدَ من اعتداء واحد، ونحن نوثِّق كل حادثة اعتداء على أنها انتهاك.

وبموجب القانون الإنساني الدولي تبقى الأعيان المدنية محميَّة من الهجمات العسكرية ما لم يتم استخدامها لأغراض عسكرية، وتنتزع عنها الحماية عندما تستخدم لأغراض عسكرية، وطيلة مدة الاستخدام، أما عندما يعود الهدف المدني من كونه خاضعاً للاستخدام العسكري إلى الاستخدام المدني، فيجب ألا يتعرض للهجوم وتعود له الحماية مرة أخرى.

وفي أثناء عملنا على هذا التقرير، وفي بعض الأحيان واجهتنا صعوبة في توثيق الحوادث بسبب مواقع المنشآت الطبية عند خطوط جبهات وكثافة القصف الذي تعرَّضت له هذه المناطق.

وبشكل عام، فمن خلال عمليات المراقبة المستمرة للحوادث والأخبار من قبل فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وعبر شبكة علاقات واسعة مع عشرات المصادر المتنوعة من خلال تراكم علاقات ممتدة منذ بدايات عملنا منذ عام 2011 حتى الآن، يقوم فريقنا عندما تردنا أو نُشاهد عبر شبكة الإنترنت ووسائل الإعلام أخباراً عن انتهاك بمحاولات متعددة لمتابعة ما وردَ ضمن هذا الخبر ومحاولة التَّحقق وجمع أدلة وبيانات، وفي بعض الأحيان تمكَّن الباحث من زيارة موقع الحدث في أسرع وقت ممكن، لكنَّ هذا نادراً ما يحدث؛ نظراً للمخاطر الأمنية المرتفعة جداً، ولكثرة حوادث الانتهاكات، وأيضاً

نتيجة محدودية الإمكانات البشرية والمادية؛ ولهذا تختلف إمكانية الوصول إلى الأدلة، وبالتالي درجة تصنيفها، وغالباً ما نقوم في الشبكة السورية لحقوق الإنسان في مثل هذه الحالات بالاعتماد على شهادات ناجين تعرَّضوا للانتهاك مباشرة؛ حيث نحاول قدرَ الإمكان الوصول إليهم مباشرة، وبدرجة ثانية مَنْ شاهَدَ أو صوَّر هذا الانتهاك، إضافة إلى تحليل المواد المتوفرة في مصادر مفتوحة كشبكة الإنترنت، ووسائط الإعلام، وثالثاً عبر الحديث مع كوادر طبية قامت بعلاج المصابين وعاينت جثث الضحايا وحدَّدت سبب الوفاة.

كما حلَّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان المقاطع المصورة والصور التي نُشرت عبر الإنترنت، أو التي أرسلها لنا نشطاء محليون عبر البريد الإلكتروني أو برنامج السكايب أو عبر منصات التواصل الاجتماعي، وقد أظهرت مقاطع مصورة بثَّها ناشطون موقع الهجمات وحجم الدمار الكبير الذي لحق بالمراكز الحيوية الطبية إثر الاعتداءات التي تعرَّضت لها من قِبَلِ قوات الحلف السوري الروسي.

نحتفظ بنسخٍ من جميع مقاطع الفيديو والصور المذكورة في هذا التقرير ضمن قاعدة بيانات إلكترونية سرية، ونسخٍ احتياطية على أقراصٍ صلبة، وعلى الرغم من ذلك لا ندَّعي أننا قُمنا بتوثيق الحالات كافة، ذلك في ظلِّ الحظر والملاحقة المفروضين علينا من قبل قوات النظام السوري وبعض المجموعات المسلحة الأخرى. ولمزيد من التَّفاصيل نرجو الاطلاع على المنهجية المتَّبعة من قبل الشبكة السورية لحقوق الإنسان.

يحتوي هذا التقرير على سبع روايات حصلنا عليها عبر حديث مباشر مع شهود أو أشخاص معنيون بعمل هذه المنشآت، وليست مأخوذة من مصادر مفتوحة، وقد شرحنا للشهود الهدف من المقابلات، وحصلنا على موافقتهم على استخدام المعلومات التي يُقدِّمونها في هذا التَّقرير دونَ أن نُقدِّم أو نعرض عليهم أية حوافز، كما حاولت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تجنيب الشهود معاناة تذكُّر الانتهاك، وتمَّ منحُ ضمانٍ بعدم كشف هوية كل من أبدى رغبته في استخدام اسم مستعار.

ما وردَ في هذا التقرير يُمثِّل الحدَّ الأدنى الذي تمكنَّا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لا يشمل الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنَّفسية.

ثانياً: مسؤولية حماية المدنيين في سوريا:

لقد ارتكب النظام السوري على مدى ثماني سنوات جرائم وانتهاكات فظيعة بحق المدنيين السوريين، ولم يستجب لأي من مطالب لجنة التَّحقيق الدولية بشأن الجمهورية العربية السورية، ولا مطالب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ولا حتى قرارات مجلس الأمن، وكان يفترض بمجلس الأمن أن يتَّخذ تدابير جماعية ويتحرك بموجب المادتين 41 و42 من ميثاق الأمم المتحدة، لكنه فشل أيضاً بسبب الحصانة التي منحتها روسيا للنظام السوري، كما أنَّها لم تُحجم عن استخدام حق النقض في حالة النظام السوري، الذي ليس فقط لم يلتزم بمسؤولية حماية المدنيين، بل هو من ارتكب أفظع الانتهاكات بحقهم، وصلت مرتبة جرائم ضدَّ الإنسانية، وإبادة داخل مراكز الاحتجاز عبر عمليات التعذيب.

أكَّدت اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول في تقريرها المنشور في كانون الأول 2001 على أنَّ: "إنْ تخلَّف مجلس الأمن عن الوفاء بمسؤوليته في أوضاع تهز الضمير وتستصرخ النجدة فسيكون من غير المعقول أن نتوقع من الدول المعنية أن تستبعد استخدام وسائل أخرى أو اتخاذ أشكال أخرى من التدابير للتصدي لخطورة وإلحاح هذه الأوضاع"

وهذا ما حصل تماماً في سوريا وليس في مجزرة واحدة أو في انتهاك واحد بل في عمليات القتل والتعذيب، والعنف الجنسي، والإخفاء القسري، واستخدام الأسلحة الكيميائية، والبراميل المتفجرة، وحصار المدنيين، والقائمة تطول، لقد تخلَّف مجلس الأمن عن مسؤولياته في الحالة السورية التي استصرخت الشبكة السورية لحقوق الإنسان والمنظمات الدولية ولجان التحقيق الأممية النجدة من مجلس الأمن لأجلها آلاف المرات، وفي هذا السياق أكَّدت اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول في التقرير ذاته: "يستحيل التوصل إلى توافق في الرأي حول أية مجموعة من اقتراحات القيام بتدخل عسكري يعترف بصحة أي تدخل لم يأذن به مجلس الأمن أو الجمعية العامة. ولكن هذا ربما يترك ظروفاً يتخلف فيها مجلس الأمن عن الوفاء بما تعتبره هذه اللجنة مسؤوليته عن الحماية في وضع يهز الضمير ويستصرخ النجدة. إنها لمسألة حقيقية في هذه الظروف حيث يقع أشد الضرر: **في الإضرار بالنظام الدولي إذا تم تجاوُز مجلس الأمن أو في الإضرار بذلك النظام إذا ذُبِحَ الناس ومجلس الأمن واقف وقفة المتفرج**".

ثالثاً: تحليل البيانات يُظهر نمطاً متعمداً في استهداف المنشآت الطبية في منطقة خفض التصعيد الرابعة من قبل قوات الحلف السوري الروسي:

لم يُفلح اتفاق سوتشي في وقف استهداف المراكز الحيوية الطبية حيث وثَّقت بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 39 حادثة اعتداء على منشآت طبية من قبل قوات الحلف السوري الروسي في منطقة خفض التصعيد الرابعة منذ 17/ أيلول/ 2018 حتى 24/ أيار/ 2019 وقع 29 منها في غضون الحملة العسكرية الأخيرة أي ما يُعادل قرابة 75 % من مجمل الهجمات، وقد تسبَّبت هذه الهجمات في تضرُّر قرابة 24 منشأة طبية، كما تُظهر مواقع المنشآت الطبية التي استهدفتها قوات الحلف السوري الروسي في هذه الحملة أن بعضها يقع في مناطق بعيدة عن التجمعات السكانية؛ ما يُشير إلى استهداف مقصود لها لغاية الإضرار بها عمداً.

في معظم الأحيان وبحسب عمليات الرصد التي قمنا بها فإنَّ وتيرة الهجمات على المنشآت الطبية تنخفض عقب خلو المنطقة من السكان؛ ما يؤكد سياسة النظام السوري وحلفاءه في بثِّ الرعب في قلوب المدنيين. ومن المعروف أنَّ النظام السوري يستهدف هذه المنشآت بشكل مدروس في إطار هجماته؛ لإحداث عجز في تقديم الخدمات الطبية للمرضى والجرحى، وتضييق الخناق على المدنيين ومضاعفة معاناتهم، وقد لاحظنا في هذه الحملة وبشكل أكبر من مرات سابقة تعمُّدَ قوات الحلف السوري الروسي استهداف المنشأة الطبية ذاتها أزيدَ من مرة، كمشفى 111 في بلدة قلعة المضيق في ريف حماة الشمالي، الذي تعرَّض لهجومين اثنين من قبل قوات النظام السوري، والوحدة الجراحية في مدينة كفر زيتا بريف حماة الشمالي، التي تعرَّضت لهجومين اثنين أيضاً، أحدهما على يد قوات النظام السوري، والآخر على يد القوات الروسية. كما رصدنا قصف المنشآت الطبية حتى بعد خروجها عن الخدمة كمركز كفر نبودة الصحي بريف محافظة حماة الغربي، ومشفى ترملا التَّخصصي ووحدة غسيل الكلى في قرية ترملا بريف محافظة إدلب الجنوبي، ومشفى نبض الحياة في قرية حاس بريف محافظة إدلب الجنوبي.

إن استمرار نهج قوات الحلف السوري الروسي في استهداف المنشآت الطبية سيؤثر على حياة المدنيين في تلك المنطقة بشكل مخيف، حيث يُشكِّل انعدام الرعاية الطبية أحد أبرز الأسباب التي تدفع بآلاف المدنيين إلى النزوح ومغادرة منازلهم إلى مخيمات تفتقر إلى أدنى مقومات الحياة، إضافة إلى انعكاس تضرر عدد كبير من المنشآت الطبية على وضع الجرحى وأصحاب الأمراض المزمنة والأطفال والنساء الحوامل، وتُقدِّر الشبكة السورية لحقوق الإنسان حصيلة المصابين جراء العمليات العسكرية الأخيرة بقرابة 832 مدنياً.

تحدَّثنا مع الدكتور محمد كتوب[1] ، مدير المناصرة في الجمعية الطبية السورية الأمريكية ''سامز'' عن أبرز ما تعرضت له المنشآت التابعة لمنظمتهم في الحملة الأخيرة والإجراءات التي اتبعتها المنظمة: **"تعرضت أربع من المنشآت التابعة لمنظمتنا في منطقة خفض التصعيد الرابعة، والمشاركة في آلية التحييد التابعة للأمم المتحدة، لاستهدافات مباشرة من قبل قوات النظام السوري والقوات الروسية خلال حملتها العسكرية الأخيرة على المنطقة، تسبَّب ذلك في خروجها عن الخدمة، كما اضطرت المنظمة وكإجراء احترازي إلى تعليق عمل 14 من منشآتها بشكل كامل وجزئي لمُدَدٍ محددة وفقاً للضرورة وبما يضمن سلامة الكوادر العاملة فيها، كما تعمل مراكز أخرى بحالة الطوارئ وتستقبل الحالات الطارئة فقط"** ذكر الدكتور محمد صعوبة الاستجابة لمتطلبات النزوح الناجم عن الحملة العسكرية، حيث ازداد بنسبة كبيرة عدد المراجعين إلى المرافق الطبية التي لا تزال في الخدمة ما يُشكِّل عبئاً كبيراً عليها: **"إن استمرار الضغط الهائل على المراكز الطبية التي لا تزال قيد التشغيل يُنبِئُ بكارثة إنسانية ستحصل على المدى القريب."**

قال الدكتور مرام الشيخ[2] ، مدير صحة حماة ''الحرة'' للشبكة السورية لحقوق الإنسان إنَّ ما لا يقل عن 12 منشأة طبية تعرضت للاستهداف من قبل قوات السورية والروسية وخرجت عن الخدمة من أصل 19 منشأة تتبع مديرية صحة حماة ''الحرة'' بينها منشآت وقعت تحت سيطرة قوات النظام السوري بعد تقدُّمه في بلدات في ريف حماة، وأخبرنا الدكتور مرام أنَّ المديرية تعمل على محورين لتخفيف أثر الكارثة الإنسانية الناجمة عن استهداف القطاع الطبي على المدنيين: **"أعادت المديرية تفعيل ثلاث وحدات جراحية في ريف حماة الشمالي وريف إدلب الجنوبي لتقديم الخدمات الإسعافية في المناطق التي لا تزال تتعرَّض للقصف، كما نعمل على إجراء مسح ميداني للنازحين لتحديد أعدادهم وأماكن وجودهم وحاجاتهم، ونعمل على إعادة تفعيل خمسة مراكز للرعاية الأولية في المخيمات والمناطق المحيطة بها ومشفيَين للنسائية والأطفال، لكنَّ هذه الإجراءات غير كافية في ظلِّ قلة الموارد والتخوف الدائم من تعرُّض هذه المنشآت للقصف".**

كما تحدَّثنا إلى الدكتور واصل جرك[3] ، مدير المشاريع الطبية في منظمة سوريا للإغاثة والتنمية ''SRD'' حول أثر الحملة العسكرية الأخيرة لقوات الحلف السوري الروسي على عمل المنشآت التي تدعمها المنظمة والإجراءات التي اتخذتها: **"تسبَّبت الحملة الأخيرة حتى يوم 17/ أيار في تضرر ثلاث من منشآتنا[4] ، خرجت جميعها عن الخدمة، إضافة إلى منشآت أخرى؛ ما تسبَّب في حرمان المنطقة من خدمات الرعاية الصحية كافة، وقد عملنا في المنظمة على تسيير عيادات طبية متنقلة إلى المناطق التي نزح إليها الأهالي لتقديم ما يمكن من الخدمات الطبية لهم."**

---

[1] عبر تطبيق واتساب في 21/ أيار/ 2019

[2] عبر اتصال هاتفي في 18/ أيار/ 2019

[3] عبر تطبيق واتساب في 17/ أيار/ 2019

[4] سجلنا حادثة اعتداء رابعة على منشأة طبية تابعة للمنظمة في 23/ أيار

رابعاً: ستة مراكز طبية قصفتها قوات الحلف السوري الروسي كانت ضمن آلية التحييد المعتمدة من قبل الأمم المتحدة:

بعد سنوات من محاولات المنظمات الطبية بذل الجهود الممكنة كافة لإخفاء المراكز الطبية حتى وصل الأمر بها لاستخدام مغارات ضمن الجبال، واستخدام أقبية الأبنية كمنشآت طبية وتزويد المنشآت الطبية بسواتر رملية، إلا أنَّ جميع المحاولات كانت تفشل أمام مخبرين متعاونين مع قوات النظام السوري أو عبر طائرات الاستطلاع الروسية لتحديد مواقع المراكز الطبية بهدف قصفها على نحو مقصود ومتعمَّد.

ابتكرَ في أيلول/ 2014 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA، آلية معينة في محاولة منه حينها لحماية المنشآت الصحية في سوريا من هجمات قوات التحالف الدولي، حيث تقوم الآلية بإعلام قوات التحالف الدولي وروسيا وتركيا والمجموعة الدولية لدعم سوريا بالمواقع الإنسانية الثابتة والمهام الإنسانية المتحركة للتَّخفيف من مخاطر استهدافهم وقصفهم بغارات جوية، ولكن استخدام هذه الآلية لا يُشكِّل اتفاقاً مُلزِماً من الناحية القانونية، ولا يضمن سلامة الأفراد أو المنشآت أو المواقع، ولهذا لم تقدِّم هذه الآلية شيئاً يُذكر في حماية المراكز الطبية، بل ربما ساهمت في توفير معلومات إلى القوات الروسية التي استخدمتها في قصف المراكز الطبية لاحقاً، فقد وثَّق فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنَّ من ضمن الـ 24 مركزاً طبياً هناك قصف لـ 6 مراكز طبيَّة مدرجة ضمن آلية التحييد هذه، أي أنها عملياً لم تستفد شيئاً، ولم تقم الآلية بحمايتها بل ربما عرَّضتها لمزيد من الخطورة عبر كشف موقعها ومكان عملها.

خامساً: حصيلة استهداف المنشآت الطبية في منطقة خفض التَّصعيد الرابعة من قبل قوات الحلف السوري الروسي في حملتها العسكرية الأخيرة:

بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان فقد تم تسجيل ما لا يقل عن 29 حادثة اعتداء على منشآت طبية منذ 26/ نيسان حتى 24/ أيار/ 2019، تسبَّبت هذه الهجمات في تضرر 24 منشأة طبية. وتوزَّعت حوادث الاعتداء بحسب الأطراف الرئيسة الفاعلة على النحو التالي:

قوات النظام السوري: 15، توزعت على النحو التالي:

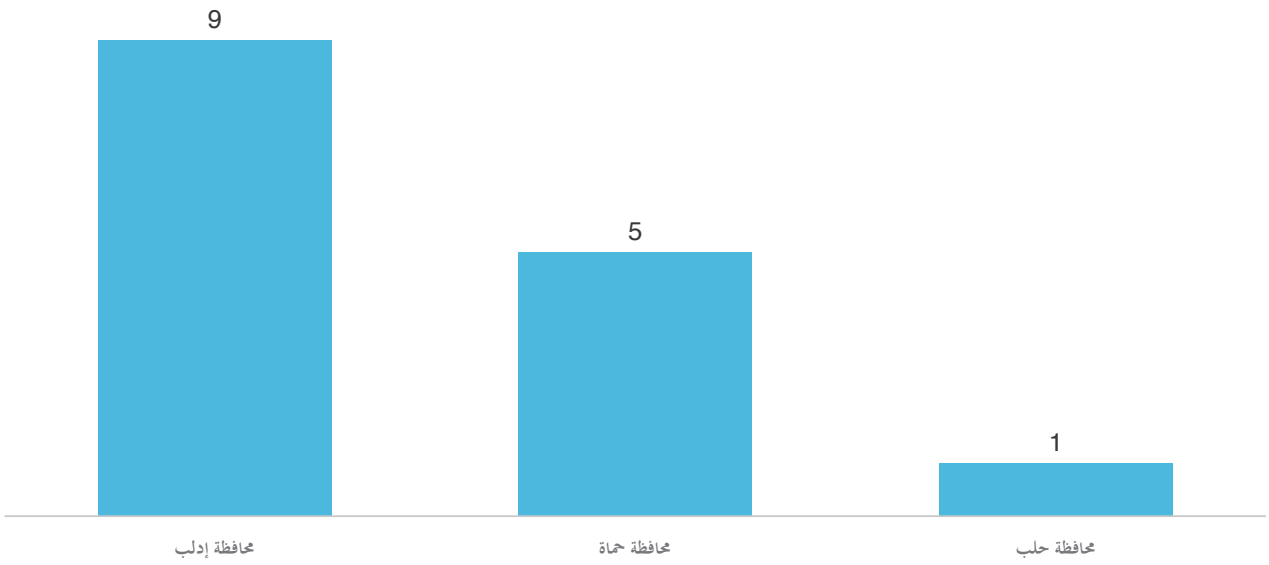

القوات الروسية: 14، توزعت على النحو التالي:

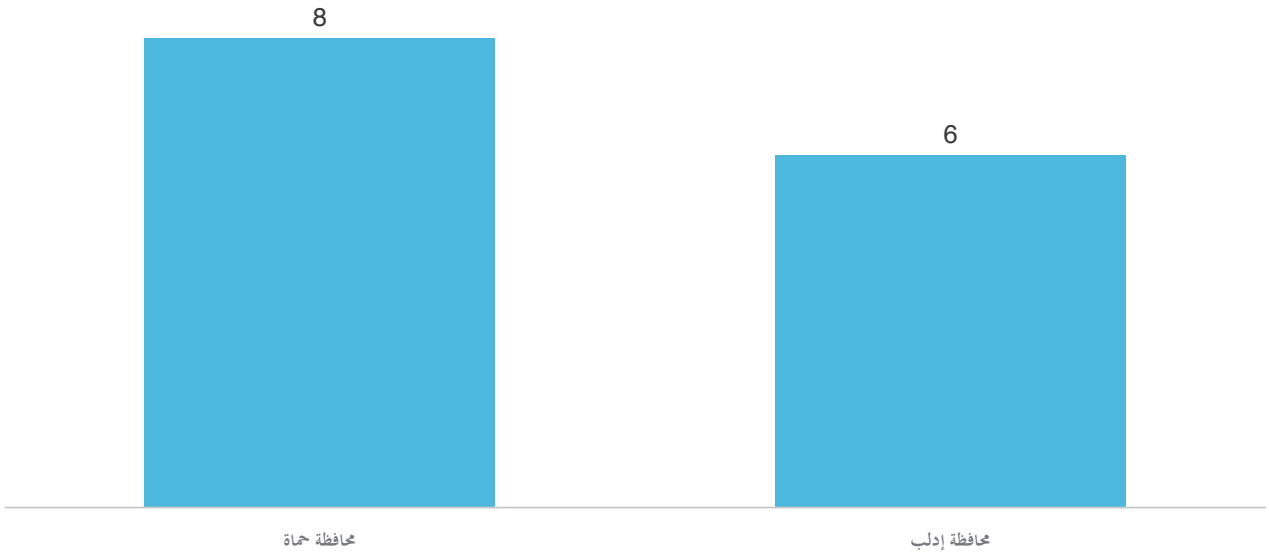

إحدى الهجمات التي نفذتها قوات النظام السوري كانت باستخدام ذخائر عنقودية على مركز كفر نبل للرعاية الصحية الأولية يوم 23/ أيار.

كما تسبَّب التصعيد العسكري على الأخير على منطقة خفض التصعيد الرابعة في مقتل ما لا يقل عن 4 من الكوادر الطبية منذ 26/ نيسان حتى 24/ أيار/ 2019، جميعهم قتلوا على يد قوات النظام السوري.

خريطة تظهر مواقع تقريبية للمنشآت الطبية التي وثّقنا تعرضها لحوادث اعتداء من قبل قوات الحلف السوري الروسي ومخطط زمني لتلك الحوادث:

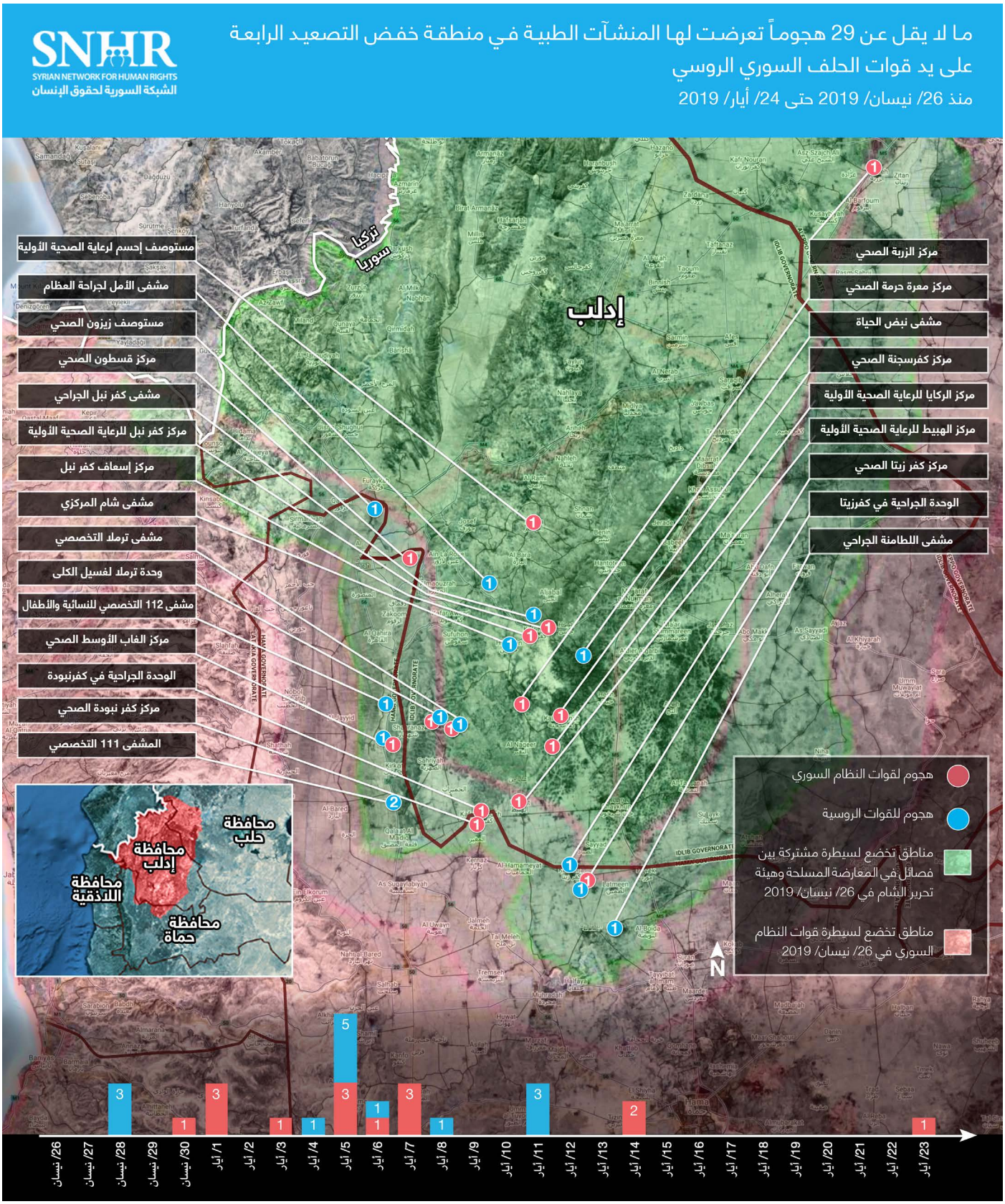

سادساً: أبرز الهجمات على المنشآت الطبية في منطقة خفض التصعيد الرابعة من قبل قوات الحلف السوري الروسي في حملتها العسكرية الأخيرة:

مشفى اللطامنة الجراحي:

يقع في بلدة اللطامنة بريف محافظة حماة الشمالي الغربي؛ مُنشأ داخل مغارة مُحصَّنة تحت الأرض، ويقدم الخدمات الجراحية لقرابة 3200 مستفيد شهرياً.

الأحد 28/ نيسان/ 2019، قرابة الساعة 18:30، قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي صواريخ عدة استهدفت المشفى بشكل مباشر، ما أدى إلى إصابة تجهيزات أقسام عدة في المشفى ومرآب السيارات، وسيارة إسعاف تابعة للمشفى بأضرار مادية متوسطة، وخروجه عن الخدمة، نُشير إلى أنَّ القوات ذاتها قصفت صاروخاً على بعد قرابة 100م عن المشفى ذاته في اليوم السابق. تخضع البلدة لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة وقت الحادثة.

مشفى 111 التخصصي للنسائية والأطفال:

يقع في الحي الشمالي في بلدة قلعة المضيق بريف محافظة حماة الغربي، ويتَّخذ من الطابق الأرضي لثانوية أكرم علي الأحمد سابقاً مقراً له، يتبع لمديرية صحة حماة "الحرة"، يقدم خدمات الأمومة والأطفال والجراحة العامة لقرابة 4500 مستفيد شهرياً. تعرَّض لحادثتي اعتداء في يوم واحد تسبَّبتا في خروج المشفى عن العمل:

فجر الأحد 28/ نيسان/ 2019 قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي بالصواريخ المشفى؛ ما أدى إلى إصابة معداته بأضرار مادية متوسطة، ثم عاود الطيران ذاته قصف المشفى قرابة الساعة 13:30 من اليوم ذاته؛ ما أدى إلى إصابة بناء المشفى ومعداته بأضرار مادية كبيرة، وخروجه عن الخدمة. تخضع البلدة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

مركز الهبيط للرعاية الصحية الأولية:

يقع وسط قرية الهبيط بريف محافظة إدلب الجنوبي، يضمُّ أقساماً لأمراض الداخلية والأمومة والأطفال وطب الأسنان، ويستفيد منه قرابة 2100 مستفيد شهرياً.

الثلاثاء 30/ نيسان/ 2019 قصفت راجمة صواريخ تابعة لقوات النظام السوري قرب المركز؛ ما أدى إلى دمار جزئي في بناء المركز، وإصابة أثاثه ومعداته بأضرار مادية متوسطة. تخضع القرية لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

الدمار الذي لحق بمركز الهبيط للرعاية الصحية الأولية إثر هجوم أرضي لقوات النظام السوري على قرية الهبيط/ إدلب – 30/ نيسان/ 2019

مركز الركايا للرعاية الصحية الأولية:

يقع في قرية الركايا بريف محافظة إدلب الجنوبي، يضمُّ عيادات داخلية وأمومة وأطفال، يستفيد من خدماته قرابة 7000 شخص شهرياً، مدعوم من قبل منظمة سوريا للإغاثة والتنمية "SRD"

الجمعة 3/ أيار/ 2019 ألقى الطيران المروحي التابع لقوات النظام السوري برميلين متفجرين على المركز، سقط أحدهما عند مدخل المركز والثاني على بعد قرابة 15م منه؛ ما أدى إلى دمار جزئي في مدخل بناء المركز وإصابة معداته بأضرار مادية متوسطة. ما تسبَّب في خروجه عن الخدمة. تخضع القرية لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

دمار في مبنى مركز الركايا للرعاية الصحية الأولية إثر هجوم جوي لقوات النظام السوري على قرية الركايا/ إدلب – 3/ أيار/ 2019

مركز معرة حرمة الصحي:

يقع في قرية معرة حرمة بريف محافظة إدلب الجنوبي، يضمُّ عيادات داخلية وأمومة وأطفال، يستفيد من خدماته قرابة 7500 شخص شهرياً، مدعوم من قبل منظمة سوريا للإغاثة والتنمية "SRD"

الثلاثاء 7/ أيار/ 2019 قصف طيران ثابت الجناح تابع لقوات النظام السوري صواريخ عدة قرب المركز؛ ما أدى إلى دمار جزئي في بنائه وإصابة معداته ومواد إكسسائه بأضرار مادية متوسطة. نُشير إلى أن الطيران ذاته قد شنَّ في 4/ أيار غارة بالرشاشات على بعد قرابة 30م عن المركز، تسبَّبت في تحطم زجاج المبنى. تخضع القرية لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

الوحدة الجراحية في كفر زيتا "مشفى الشهيد حسن الأعرج" سابقاً:

تقع ضمن مغارة في مدينة كفر زيتا بريف محافظة حماة الشمالي، أُنشئت في عام 2015، تضمُّ أقسام جراحة عامة وجراحة عظمية، يستفيد من خدماتها قرابة 1500 شخص شهرياً. تدعمها منظمة أطباء عبر القارات PAC، تعرضت الوحدة لهجومين في يوم واحد:

الأحد 5/ أيار/ 2019، قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي بالصواريخ الوحدة، تلا ذلك إلقاء الطيران المروحي التابع لقوات النظام السوري براميل متفجرة عدة سقطت بشكل مباشر على الوحدة وفي محيطها؛ ما أدى إلى دمار جزئي في هيكل الوحدة وإصابة معداتها بأضرار مادية متوسطة. وخروجها عن الخدمة. تخضع مدينة كفر زيتا لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

تواصلت الشبكة السورية مع السيد عبد الرزاق قدور[5] ، المدير الإداري في الوحدة الجراحية في كفر زيتا، الذي أخبرنا أنَّ المشفى كان يعمل في الأقسام الداخلية المحصَّنة ضمن خطة الطوارئ يوم الهجوم **"قرابة الساعة 11 صباحاً باغتتنا غارات الطيران الحربي الروسي والمروحي التابع للنظام السوري؛ مستهدفة بنية المشفى الخارجية، وملحقة أضراراً كبيرة في بنيته التحتية من خزانات الوقود والمياه، والمولدات، ومجموعة الاتصالات. كما أدت الغارات إلى دمار كامل في الكتلة الخارجية للمشفى وخروجها عن الخدمة، وبالتالي أوقفتُ عمل المشفى"** أضاف السيد عبد الرزاق **"لحظة القصف كنا ضمن الأقسام الداخلية للمشفى وتمكنا من إخلاء الكوادر الطبية والمرضى منه إلى مشافي أخرى قريبة من المنطقة".**

[5] عبر تطبيق واتساب في 13/ أيار/ 2019

مشفى ترملا التخصصي ووحدة ترملا لغسيل الكلى:

يقعان في قرية ترملا بريف محافظة إدلب الجنوبي ضمن كتلة بناء واحدة، يقدِّم المشفى خدمات الجراحة العظمية والعامة ويستفيد منها قرابة 4160 شخص شهرياً، فيما تُقدم وحدة غسيل الكلى خدماتها لـ 59 شخص شهرياً، تندرج المنشأتان ضمن آلية التحييد بإشراف الأمم المتحدة، وتدعمهما الجمعية الطبية الأمريكية السورية "سامز"، تم تعليق العمل فيهما في 4/ أيار نظراً للقصف الكثيف على المنطقة. ثم خرج البناء الذي يضمهما عن الخدمة إثرَ تعرُّضه لهجومين اثنين:

الأحد 5/ أيار/ 2019 قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي صواريخ عدة قرب المبنى -على بعد قرابة 100م-؛ ما أدى إلى إصابة البناء والمعدات داخله بأضرار مادية متوسطة.

الثلاثاء 14/ أيار/ 2019 شنَّ طيران ثابت الجناح "سيخوي 24" تابع لقوات النظام السوري غارات عدة في هذا اليوم، استهدفت ثلاث منها منطقة قريبة من المشفى فيما كانت أحدها مباشرة على البناء؛ ما أدى إلى دمار كبير في بناء المشفى الذي تمَّ إفراغ معداته قبل تعرُّضه للقصف، وخروجه عن الخدمة. نُشير إلى القوات الروسية شنَّت هجوماً جوياً بالصواريخ قرب المبنى في اليوم التالي. تخضع القرية لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

دمار لحق بمشفى ترملا التخصصي ووحدة غسيل الكلى إثر هجوم جوي سوري – 14/ أيار/ 2019 – بعدسة: سهيل العلي

مشفى نبض الحياة:

يقع ضمن مغارة على أطراف قرية حاس بريف محافظة إدلب الجنوبي، يحتوي على أقسام للجراحة العامة والعظمية وأمراض الأذنية والبولية والداخلية، يستفيد من خدماته قرابة 6000 شخص تقريباً، تدعمه منظمة سوريا للإغاثة والتنمية "SRD"

الأحد 5/ أيار/ 2019، قرابة الساعة 15:00 قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي صواريخ عدة استهدفت بشكل مباشر مشفى نبض الحياة؛ ما أدى إلى إصابة المشفى وتجهيزاته بأضرار مادية كبيرة، نُشير إلى أن المشفى تم إخلاؤه من المرضى والكوادر الطبية إثرَ التصعيد العسكري الأخير، الذي تشهده المنطقة من قبل قوات الحلف السوري الروسي. كما نُشير إلى أن المنطقة التي يقع المشفى ضمنها قد تعرَّضت لغارات عديدة قبل هذا التاريخ وبعده. تخضع قرية حاس لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

دمار لحق بمشفى نبض الحياة في قرية حاس/ إدلب إثر هجوم جوي روسي- 5/ أيار/ 2019 – بعدسة: سعد الدين زيدان

تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع السيد عبيدة دندوش [6] مسؤول السلامة والاستجابة في منظمة سوريا للإغاثة والتنمية SRD، حول استهداف مشفى نبض الحياة: "**استهدف الطيران الحربي الروسي بشكل مباشر وبغارات عدة مشفى نبض الحياة القريب من قرية حاس بريف إدلب الجنوبي، سقطت الصواريخ تباعاً على مدخل المشفى المحصن ضمن كتلة جبلية؛ تسبَّب ذلك في تضرُّر أقسام عديدة من المشفى، ووصلت نسبة الأضرار إلى 85 % وبات المشفى غير قابل للترميم بسبب شدة التصدعات وحجم الدمار الكبير الذي لحق بالمبنى**".

[6] عبر تطبيق واتساب في 7/ أيار/ 2019

مشفى كفر نبل الجراحي:

يقع شمال مدينة كفر نبل بريف محافظة إدلب الجنوبي، يتَّحصن قسم منه داخل مغارات تمَّ حفرها تحت الأرض أسفل بناء المشفى الأساسي، تدعمه منظمة يداً بيد للعون والتنمية HIHFAD، يقدم خدمات جراحية وصحة إنجابية، يستفيد من خدماته قرابة 6500 شخص سنوياً.

الأحد 5/ أيار/ 2019، قرابة الساعة 17:30، شنَّ طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي أربع غارات بالصواريخ استهدفت المشفى بشكل مباشر؛ ما أدى إلى مقتل مدني واحد من مراجعي المشفى، إضافة إلى دمار كبير في بناء المشفى وإصابة تجهيزاته بأضرار مادية متوسطة، ودمار كبير في سيارة إسعاف تابعة لمنظومة شام الإسعافية كانت أمام المشفى.

نُشير إلى أن المشفى تعرَّض في اليومين التاليين لهجمات من قبل القوات ذاتها رغم خروجه عن الخدمة، تلاها هجوم لطيران ثابت الجناح تابع لقوات النظام السوري في 10/ أيار. تخضع المدينة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

دمار لحق بمشفى كفر نبل الجراحي جراء هجوم جوي روسي على مدينة كفر نبل/ إدلب – 5/ أيار/ 2019 – بعدسة: سعد الدين زيدان

دمار لحق بسيارة إسعاف جراء هجوم جوي روسي على مشفى كفر نبل الجراحي في مدينة كفر نبل/ إدلب – 5/ أيار/ 2019 – بعدسة: عمر حاج قدور

تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع الناشط بهاء السويد[7] من أبناء مدينة كفر نبل وأفادنا بالتالي: **"في 5/ أيار قامت طائرة حربية روسية "مشاهدة بالعين المجردة" بتنفيذ عدة غارات على الأطراف الشمالية من مدينة كفر نبل، وكنت في موقع قريب من المنطقة، حيث استهدف الطيران المشفى بشكل مباشر بأربع صواريخ –كان يقصف الصاروخ ثم يدور ويعود لينفذ الصاروخ التالي وهكذا– وبعد انتهائه وإعلامنا من المراصد عبر القبضات اللاسلكية انتهاء الحربي توجهت إلى الموقع مباشرة. كان المشفى مدمر بشكل كبير، إضافة إلى أضرار في سيارات مدنية وسيارات إسعاف، عاينا المكان للبحث عن جرحى وشهداء. في اليوم التالي أيضاً كرَّر الطيران الحربي الروسي القصف على بناء المشفى وتسبَّب بدمار إضافي".**

[7] عبر تطبيق الواتساب في 10/ أيار/ 2019

مشفى الأمل لجراحة العظام:

يقع في قرية كنصفرة في جبل الزاوية بريف محافظة إدلب الجنوبي، يختصُّ في جراحة العظام والمفاصل، يستفيد من خدماته شهرياً قرابة 3000 شخص تقريباً.

الإثنين 6/ أيار/ 2019 قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي صواريخ عدة قرب مشفى الأمل لجراحة العظام –على بعد نحو 50م من المشفى–؛ ما أدى إلى إصابة بناء المشفى وتجهيزاته بأضرار مادية متوسطة. تخضع القرية لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

مركز الغاب الأوسط الصحي:

يقع في قرية الحويجة في سهل الغاب بريف محافظة حماة الغربي، يتبع مديرية صحة حماة "الحرة"، يضمُّ عيادات لطب الأطفال وعيادة للداخلية والطب العام ويقدِّم خدمات الإسعاف. تعرَّض المركز لحادثتي اعتداء تسبَّبتا في خروجه عن الخدمة:

الثلاثاء 7/ أيار/ 2019 ألقى الطيران المروحي التابع لقوات النظام السوري برميلاً متفجراً على بعد نحو 100م من المنشأة؛ ما أدى إلى أضرار مادية كبيرة في بناء المركز ومعداته، نُشير إلى أنّ إدارة المركز كانت قد علقت العمل فيه منذ 1/ أيار/ 2019 إثرَ التصعيد العسكري من قبل قوات الحلف السوري الروسي على المنطقة.

السبت 11/ أيار/ 2019 قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي صاروخاً على مركز الغاب الأوسط الصحي؛ ما أدى إلى دمار جزئي في بنائه وإصابة تجهيزاته بأضرار مادية كبيرة، وخروجه عن الخدمة. تخضع قرية الحويجة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

دمار لحق بمركز الغاب الأوسط الصحي عقب هجومين جويين لقوات الحلف السوري الروسي على قرية الحويجة/ حماة – 11/ أيار/ 2019

تواصلنا مع السيد حسان العيسى[8] المدير الإداري لمركز الغاب الأوسط الصحي وأخبرنا: **"يوم السبت 11/ أيار، قرابة الساعة السادسة إلا ربع عصراً وبينما كنا في طريقنا إلى المركز لتفريغه من المعدات، بعد تعرُّضه لسقوط براميل متفجرة ألقاها الطيران المروحي في 7/ أيار، قصف الطيران الروسي المركز بشكل مباشر ما تسبب في تدمير جزء كبير منه وتلف بعض الأثاث ومخزون الأدوية بداخله، لانزال نعمل على محاولة تفريغ ما تبقى داخله، لكننا لضرورات أمنية بسبب القصف الشديد على المنطقة لم نتمكن من ذلك حتى الآن."**

مركز كفر زيتا الصحي:

يقع في مدينة كفر زيتا بريف محافظة حماة الشمالي، يقدم خدمات طب عام وطب أطفال، تدعمه الجمعية الطبية السورية الأمريكية "سامز"، ويستفيد من خدماته قرابة 1600 شخص.

الأربعاء 8/ أيار/ 2019 قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي صاروخاً على المركز؛ ما أدى إلى دمار جزئي في بناء المركز وإصابة معداته بأضرار مادية كبيرة. تخضع المدينة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

أضرار ناجمة عن هجوم جوي روسي على مركز كفر زيتا الصحي في حماة - 8/ أيار/ 2019

[8] عبر تطبيق واتساب في 14/ أيار/ 2019

مشفى 112 التخصصي:

يقع في قرية الحواش في سهل الغاب بريف محافظة حماة الغربي، مختص بأمراض النسائية والأطفال، يتبع مديرية صحة حماة، ويقدم خدماته لقرابة 4000 مستفيد شهرياً.

السبت 11/ أيار/ 2019 قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي صاروخاً قرب المشفى؛ ما أدى إلى إصابة بنائه وتجهيزاته بأضرار مادية متوسطة، نُشير إلى أنّ إدارة المشفى كانت قد علقت العمل فيه منذ 1/ أيار/ 2019 إثر التصعيد العسكري من قبل قوات الحلف السوري الروسي على المنطقة. تخضع قرية الحواش لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

مشفى شام المركزي:

يقع غرب مدينة كفر نبل بريف محافظة إدلب الجنوبي، يحوي أقسام للجراحة العامة والعصبية والعظمية، تدعمه مؤسسة شام الإنسانية، يستفيد من خدماته قرابة 4500 شخص.

السبت 11/ أيار/ 2019 قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي صاروخاً عند مدخل المشفى؛ ما أدى إلى دمار جزئي في بنائه وإصابة معداته بأضرار مادية متوسطة وخروجه عن الخدمة. تخضع المدينة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

مركز كفر نبل للرعاية الصحية الأولية:

يقع في مدينة كفر نبل بريف محافظة إدلب الجنوبي، مختص بتقديم اللقاحات للأطفال، تدعمه منظمة سوريا للإغاثة والتنمية "SRD"

الخميس 23/ أيار/ 2019 قصفت راجمة صواريخ تابعة لقوات النظام السوري صواريخ عدة محملة بذخيرة عنقودية انتشرت وسط المدينة، استهدف أحدها المركز متسبباً بأضرار مادية متوسطة. تخضع المدينة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

سابعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

• إنَّ الحوادث الواردة في هذا التَّقرير تُمثِّل بشكل لا يقبل التَّشكيك خرقاً لقراري مجلس الأمن رقم 2139 و2254 القاضيَين بوقف الهجمات العشوائية، وانتهاكاً عبر جريمة القتل العمد للمادتين السابعة والثامنة من قانون روما الأساسي، ما يُشكل جرائم حرب.

• الهجمات الواردة في التقرير تُشكِّل خرقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2286 القاضي بوقف الانتهاكات والتَّجاوزات التي ترتكب في النِّزاعات المسلحة ضدَّ العاملين في المجال الطبي والعاملين في تقديم المساعدة الإنسانية الذين يزاولون حصرياً مهامَ طبية، وضدَّ وسائل نقلهم ومعداتهم، وكذلك ضدَّ المستشفيات وسائر المرافق الطبية الأخرى.

• نؤكد على أنَّ معظم حوادث القصف الواردة في التَّقرير قد استهدفت أفراداً مدنيين عُزَّل، وبالتالي فإنَّ القوات المعتدية انتهكت أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحقَّ في الحياة. إضافة إلى أنها ارتكبت في ظل نزاع مسلح غير دولي فهي ترقى إلى جريمة حرب، وقد توفرت فيها الأركان كافة.

• تُعتبر الهجمات الواردة في التَّقرير بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، ذلك أنَّ القذائف قد أُطلقت على منشآت وآليات تستخدم لتقديم الخدمات الطبيَّة ولم توجَّه إلى هدف عسكري مُحدَّد.

• إنَّ عمليات القصف، قد تسبَّبت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضرر الكبير بالأعيان المدنية. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأن الضَّرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.

التوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

• يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرارين رقم 2139 و2254 ولا يوجد التزامات بوقف عمليات القصف العشوائي، ويجب أن يلتزم بها جميع أطراف النزاع، إلى جانب الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني.

• يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين، بمن فيهم النظام الروسي بعد أن ثبت تورطه في ارتكاب جرائم حرب.

• توسيع العقوبات لتشملَ النظام السوري والإيراني والروسي المتورطين بشكل مباشر في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضدَّ الإنسانية ضدَّ الشَّعب السوري.

• إدراج الميليشيات التي تُحارب إلى جانب الحكومة السورية، والتي ارتكبت مذابح واسعة، كالميليشيات الإيرانية، وحزب الله اللبناني والألوية الشيعية الأخرى، وجيش الدفاع الوطني، والشبيحة على قائمة الإرهاب الدولية.

• التَّوقف عن اعتبار الحكومة السورية طرفاً رسمياً "بعد أن ارتكبت جرائم ضدَّ الإنسانية" فيما يتعلق بالجانب الإغاثي، والتَّوقف عن إمدادها بالقسم الأكبر من المساعدات المالية والمعنوية، والتي غالباً لا تصل إلى مُستحقيها بل إلى الموالين للحكومة السورية.

إلى المجتمع الدولي:

• في ظلِّ انقسام مجلس الأمن وشلَلِه الكامل، يتوجب التَّحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشَّعب السوري، ويتجلى ذلك في حمايته من عمليات القتل اليومي ورفع الحصار، وزيادة جرعات الدَّعم المقدَّمة على الصَّعيد الإغاثي. والسَّعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.

• دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في "التحالف الدولي لتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICRtoP)"، إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، وقد تمَّ استنفاذ الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان وما جاء بعدها من بيانات لوقف الأعمال العدائية واتفاقيات أستانة، وبالتَّالي لا بُدَّ بعد تلك المدة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، الذي أقرَّته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولايزال مجلس الأمن يُعرقل حماية المدنيين في سوريا.

• تجديد الضَّغط على مجلس الأمن بهدف إحالة الملف في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

• السَّعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.

إلى المفوضية السَّامية لحقوق الإنسان:

• على المفوضية السامية أن تُقدم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن الحوادث الواردة في هذا التقرير، والحوادث التي سبقتها باعتبارها علامة صارخة في ظلِّ انتهاكات يومية متفرقة أقلَّ حجماً، ومحاولة تنفيذ التَّوصيات الواردة في هذا التقرير.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

• فتح تحقيقات في الحالات الواردة في هذا التَّقرير والتَّقارير السَّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتَّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتَّفاصيل.

إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM:

• النَّظر في الحوادث الواردة في هذا التَّقرير والتَّقارير السَّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتَّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتَّفاصيل.

إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية:

• دعم الآلية الدولية المحايدة المنشأة بقرار الجمعية العامة رقم 71/248 الصادر في 21/ كانون الأول/ 2016 وفتح محاكم الدول المحلية التي لديها مبدأ الولاية القضائية العالمية، وملاحقة جرائم الحرب المرتكبة في سوريا.

إلى النظام السوري:

• التَّوقف عن استخدام الدولة السورية كأنَّها ملك عائلة خاص.

• التوقف عن إرهاب المجتمع السوري عبر قتل الكوادر التي تقدم لهم الخدمات الطبية والإسعاف والإنقاذ.

• التَّوقف عن قصف المشافي والأعيان المشمولة بالرعاية والمناطق المدنية واحترام القانون العرفي الإنساني.

• تحمُّل التَّبعات القانونية والمادية كافة، وتعويض الضحايا وذويهم من مقدرات الدولة السورية.

إلى النظام الروسي:

• فتح تحقيقات في الحوادث الواردة في التقرير، وإطلاع المجتمع السوري على نتائجها، ومحاسبة المتورطين.

• تعويض جميع المراكز والمنشآت المتضررة وإعادة بنائها وتجهيزها من جديد، وتعويض أُسر الضحايا والجرحى كافة، الذين قتلهم النظام الروسي الحالي.

• التَّوقف التام عن قصف المشافي والأعيان المشمولة بالرعاية والمناطق المدنية واحترام القانون العرفي الإنساني.

شكر وعزاء

خالص الشكر والعزاء لجميع الكوادر الطبية والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير بشكل فعال.

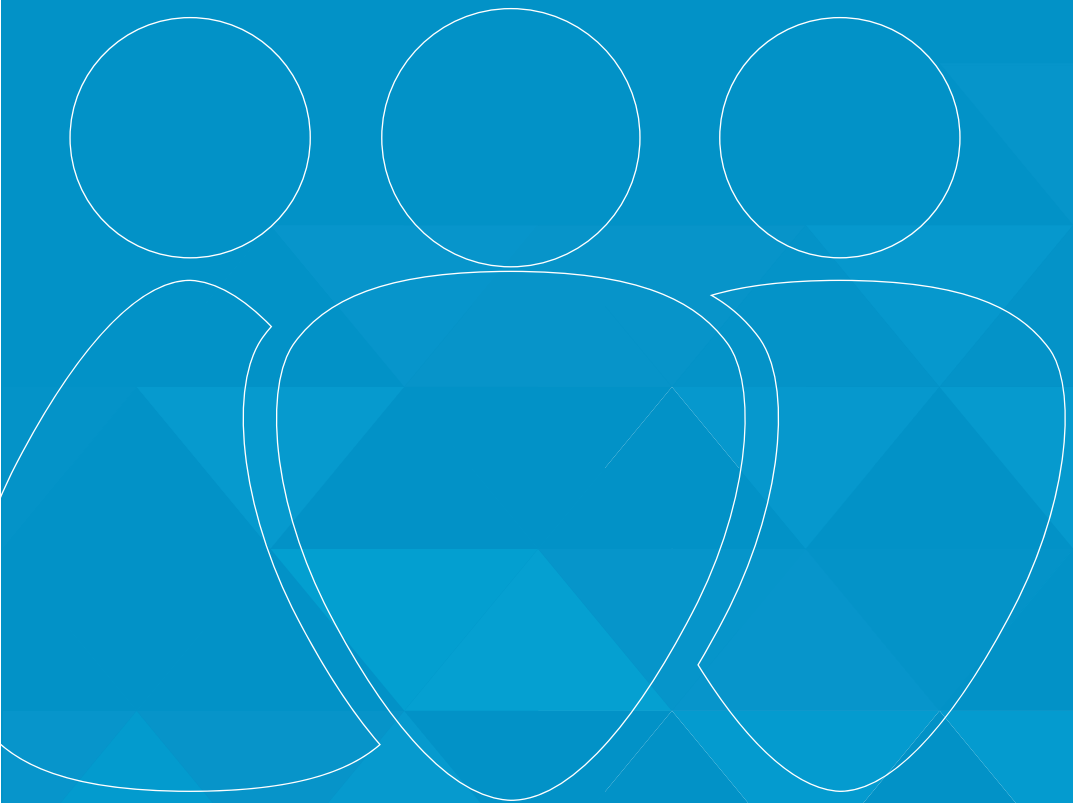

@snhr

Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org